

## السعودية ترى في ثروة الغاز وقوداً للإصلاح الاقتصادي

دبي - رويترز: تعول المملكة العربية السعودية على احتياطياتها الوفيرة من الغاز الطبيعي لتغذية حملة الإصلاح الاقتصادي إذ ان اسعار النفط المنخفضة تهدد بايقاف النمو الاقتصادي في أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم.

وقال محلل غربي «من حيث الإصلاح الاقتصادي فان المملكة تعتمد على ورقة قوية هي الطاقة... فباستثناء مبادرة الغاز لم يتحقق أي تقدم فعلي». وكانت صدمة انخفاض أسعار النفط عام 1998 هي التي شجعت ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز الذي يتولى ادارة شؤون المملكة على تطبيق اصلاحات تتسم بالحساسية من خلال توجيه الدعوة لشركات النفط العالمية للاستثمار في قطاع الغاز بالمملكة التي تملك رابع أكبر احتياطيات من الغاز في العالم.

وكافحت ثماني شركات كبرى لأكثر من عامين من اجل الفوز بحصة من مشروعات الغاز السعودية ووقعت اتفاقيات تمهيدية مع المملكة في اوائل يونيو (حزيران) الماضي لثلاثة مشروعات تبلغ استثماراتها الاولية 25 مليار دولار.

واعتبر الجانبان هذه المشروعات المتكاملة على جانب كبير من الاهمية. وبالنسبة لشركات النفط تمثل المشروعات فرصة للدخول الى مجال عمليات التنقيب والانتاج الذي كان محظورا عليها في الخمسة والعشرين عاما الماضية.

أما بالنسبة للمملكة فان مبادرة الغاز تمثل عاملا اساسيا في تحفيز النمو الاقتصادي ومعالجة ابر مشاكلها التي تتمثل في البطالة المزمنة وهي مشكلة ربما تؤدي الى ظهور استياء شعبي.

وقال محلل اقليمي ان «التغيرات السكانية لا فكاك منها بالاضافة الى ان مناخ انخفاض أسعار النفط يزيد الامر تعقيدا». ويقول بعض المطلعين على تفاصيل مبادرة الغاز السعودية انها تتحرك بايقاع مذهل.

وقال مدير باحدى الشركات النفطية ان المبادرة تتطور بسرعة كبيرة «بسرعة البرق بالمقارنة بمشروعات اخرى في المنطقة». ورغم عدم الوفاء بالموعد الذي كانت السعودية تستهدفه لتوقيع اتفاقات تنفيذية نهائية في 16 ديسمبر (كانون الأول) الجاري فسيتم توقيع وثائق تحدد التقدم الذي تم احرازه.

وقال مصدر بصناعة النفط «تم الاتفاق على 90 في المائة من الامور». لكن العشرة في المائة الباقية تشمل قضايا حيوية مثل التفاصيل التجارية التي يأمل الجانبان التوصل اليها بحلول الربع الاول من العام المقبل.

ومن المسائل التي مازالت تمثل مصدرا للقلق لدى المستثمرين الاجانب ما يصفونه بكمية الغاز الضئيلة المعروضة عليهم.

وقالت مصادر صناعة النفط ان شركة أرامكو السعودية ستورد احتياجات اثنين من المشروعات الثلاثة وهما مشروع جنوب الغوار ومشروع الشيبية.

وقال مصدر ان من المسائل الغامضة ما ستورده ارامكو بالضبط «فالمشروعات لا تبدو قابلة للاستمرار اقتصاديا بناء على كميات الغاز المتاحة». وليست امدادات الغاز العنصر الوحيد

المجهول. فلا بد من وضع نموذج استثماري كما ان الشركات تفتقر الى معلومات عن كلفة انتاج الغاز.

والعناصر غير المعروفة كثيرة لكن لا أحد يرى ان هذه العناصر ستفسد الصفقة على حد قول مديرين بشركات نفطية.

وقال محلل اقليمي «شركات النفط ستواصل الاحاح على مطالبتها فلا شيء نقش على الحجر» بحيث لا يمكن الرجوع عنه.

واضاف «نحن نتحدث عن مشروعات ضخمة تحتاج وقتاً لوضع تفاصيلها». وتنتج المملكة الان نحو 3.5 مليار قدم مكعب يوميا من الغاز وتهدف الى زيادة طاقتها الانتاجية الى سبعة مليارات بنهاية عام 2003.

Like 0

Tweet

مشاركة

طباعة بريد 